يا سادة يا كرام

@almeshariq8
almeshar2@hotmail.com
عبد المحسن محمد المشاري

الدستور الكويتي ورجال نجحت ورجال سقطت

هل أجواء التصعيد هذه هي ما يريده بعض رجال السياسة؟ بعضكم تسابقتم لترشيح أنفسكم لعضوية مجلس الأمة نجح من نجح وسقط من سقط من أجل بريق المسمى وليس لأنكم قادرون على تحمل تبعاتها بل تسعون إلى تجنبها، إنها أكبر ضربة قاصمة للاستثمار الكويتي، من يا ترى يغامر ويستثمر في مثل هذه الأجواء السياسية المتأزمة؟ لقد سخر من سخر منا من قولكم: هذه هي الديموقراطية، ويوما بعد يوم يظهر عجزكم في إدارة الأمور، بل وتتسببون بمشاكل جديدة جلبت الويلات إلى الشعب الكويتي بكل أطيافه، وكثير منكم لا يكترثون ولا يهتمون إلا بمصالحهم والسيطرة السياسية على الكويت عن طريق خلق الأزمات والاعتماد على سياسة فرق تسد بين حضر وبدو وسنة وشيعة، وأنا أقول لكم إلى هذه اللحظة لن تنجحوا في مخططكم، وشعب الكويت على قلب ويد واحدة ولا فرق لأننا كلنا كويتيون نحب ونعشق هذه الأرض.

□ □ □

وأنا أشرب قهوة الصباح تذكرت هذه الكلمات: بعض الناس في الكويت وحسب ظني أنهم يعيشون سكرة، وفي اعتقادي أن السبب هو الكذب من بعض نواب الأمة وبعض رجال السياسة، ومن بعض المسؤولين بالدولة وعدم نقل الحقائق كما هي، وانتشار وسائل الاتصال التي تشبه العرافين ولذلك لن تستطيع القهوة بكل ما فيها من كافيين ان تعدل مزاج الناس.

□ □ □

في الكويت تتنافس النخب السياسية في معارك التعبئة والحشد السياسي واستعراض القوة ما ظهر منها، والتلميح باستخدام ما بطن منها أيضا، ويخشى الشعب على الكويت بمحاولة الانقلاب على الدستور الذي خاض النواب الانتخابات بموجبه، الوضع في الكويت حاليا لا يحتمل تغيير الدستور فهو وضع شديد الحساسية لأننا تعلمنا وعرفنا الديموقراطية من هذا الدستور ومن الممكن أن يتسبب أي تصرف متسرع وغير ناضج في إشعال الكويت ودخولها في ظلام يتبعه ظلام ومع ذلك من المهم جدا تلبية حاجات ومطالب الشعب والملحة في تعزيز الديموقراطية من دون إخلال بدستور الدولة.

نظرة ثاقبة

althekher@windowslive.com
ابتسام محمد العون

سعادة خارج الصندوق

الكل يسعى ويبحث عن السعادة والكل يرى السعادة من جانب مختلف وللسعادة معان كثيرة فهي تعني الارتياح والفرح والاستبشار وغيرها من المعاني، فالبعض يسعد بشراء سيارة والثاني باحتساء كوب من الشاي على ضوء الشموع والثالث يسعد بممارسة الرياضة والآخر يسعد بالتصدق على الفقراء وكلهم يدورون في فلك السعادة، وتعتبر السعادة الكبرى هي رضا الله والجنة إلا ان هناك سعادة خارج الصندوق وغير مألوفة وهي التمتع بالحياة وتحسين جودتها. وتتحقق هذه المتعة والجودة بالذكاء الوجداني وهو يعني القدرة على الملاحظة والتقييم وإدارة النفس والعلاقات بشكل مميز وبمعنى آخر هو القدرة على التعامل الايجابي مع النفس والآخرين لتحقيق أكبر قدر من السعادة لنفسه ومن حوله وأن يركز الإنسان على الجماليات لا على السلبيات ويرى أن كل شيء مفيد في الحياة ولا يوجد شيء عديم الفائدة ولكن يوجد شيء مجهول الفائدة «كل ميسر لما خلق له» وفي معظم المواقف القاسية في الحياة نحن أمام خيارين إما نحزن ونكتئب أو نستمتع بحياتنا وبذلك نحمي ونقدر ذاتنا ونسعد ويسعد معنا الآخرون فهناك مبدأ جميل في الذكاء الوجداني وهو أن «السعداء ينجذب إليهم الناس»، والتفكير الوجداني ليست له علاقة بالصواب والخطأ بل علاقته بكيف أضبط نفسي وتصرفاتي وأركز على الصور الإيجابية دون السلبية وبذلك احمي نفسي من التوتر والقلق وأكون سعيدا ومرتاح البال فلذلك يعتبر التفكير الوجداني هو الحاجة الأساسية للسعادة ولا يمكن أن تتحقق من دون تفكير وجداني ويتكون الإنسان من روح ووجدان (القلب) وعقل ومادة، والوجدان هو الميزان وأقوى مكونات الإنسان ومن دون ميزان الوجدان تضيع المادة والعقل والروح.

ومشاعر الإنسان وأحاسيسه متقلبة مثل الطقس وإذا لم تقترن بتفكير وجداني غير مألوف ستتراكم وتسبب الأمراض لصاحبها فقد أثبتت الدراسات أن 85٪ من الأمراض العضوية سببها تراكم المشاعر السلبية.

السعادة في التفكير المألوف تعني الرضا والقناعة، ولكن في التفكير غير المألوف تعني التمتع بالحياة والتفكير في كل شيء سعيد، والمخ بطبيعته دائم التفكير فلذلك علينا أن نشغله بالأفكار الإيجابية بدلا من السلبية فقد مدح الله الذاكرين الله بدون حدود لأن النفس إن لم تنشغل بذكر الله انشغلت بالمعصية حيث أثبتت الدراسات أن النفس يحدث فيها يوميا 5 آلاف حوار فلذلك لابد من شغلها بالحوارات الإيجابية بدلا من السلبية.

وحتى تستمتع بسعادة خارج الصندوق عليك أن تقدر قيمة ما تملكه من نعم الله الكثيرة ثم تستمتع بها والأهم أن الذي لا تملكه لا قيمة له في حياتك إلى أن تملكه فلا تربط سعادتك بشيء لا تملكه.

ومن أعظم نعم الله علينا وقمة السعادة لدينا أن نعيش في وطن يسوده الأمن والأمان ويظلله العدل والسلام.

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

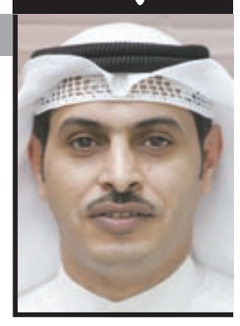

المعارضة والنصيحة.. بمليار بعير

توطئة: من الخطأ.. معالجة الخطأ بخطأ آخر، وقالت العرب قديما: «النصيحة بجمل»، وهو مثل اذا تم قياسه على واقع مناقصاتنا اليوم لاصبح يقال كالتالي: «النصيحة بمليار.. بعير».

□ □ □

يبدو ان المعارضة وفي جزء من تحركاتها قد انسلخت عن الواقع الشعبي، وهو الامر الذي سيضر بها وبحراكها من حيث لا تدري، وخطأ الانسلاخ عن الواقع سبق ان وقعت فيه الحكومة والسلطة منذ سنوات، فالمعارضة تمارس التصعيد غير المبرر وتشجع عليه دون ان تنتبه ـ للاسف ـ الى وجود حركة متنامية بين العامة ترفض المسيرات بين المناطق والدعوة لها وتشجيعها، وأنا شخصيا ضد المسيرات بين المناطق وأرفض تصويرها كأنها جزء من حراك سياسي مستحق، لان مضارها اكبر من منافعها على المعارضة وضررها ينعكس على الحراك السياسي الشبابي ايضا ما يسيء له، بحيث تخلق وبشكل متنام رفضا شعبيا للمعارضة وللحراك، وتمنح السلطة ذريعة للطعن في حراك الشباب السلمي الرافض لبعض مظاهر ممارسات السلطة.

□ □ □

شباب الحراك قضيتهم مستحقة، وعادلة، وأسلوبهم كان راقيا وسلميا ولايزال، ولكن المسيرات بين المناطق كانت خطأ استراتيجيا يجب على الشباب التراجع عنه، ويجب على رموز المعارضة اصدار بيان يرفضه، اولا لان خسائره الشعبية على المعارضة ستكون اكبر، وسيعرضها لحكم قاس من شريحة كبيرة من الجمهور كانت حتى قبل المسيرات تتعاطف معها، فخسارة التعاطف كارثة لا تريدها المعارضة حتما، ولا نريده لها بالطبع.

□ □ □

طبعا ما ذكرته اعلاه ليس بأكثر من نصيحة للمعارضة حتى لا تقع في فخ الخسارة الشعبية، ولكن هذا لا يعني ان ما تفعله الداخلية لمواجهة المسيرات بين المناطق صحيح، ولا يبرر لها الاعتقالات العشوائية التي تمارسها ضد الناشطين ولا التهم المعلبة التي توجه بانتقائية ضد بعض الناشطين، وعلى وزارة الداخلية ان تعود الى الواقع بدلا من المواجهة بهذا الشكل العشوائي الذي يضر بالبلد ككل.

□ □ □

الآن المطلوب بحث عن منطقيين من الطرفين للوصول الى نقطة التقاء، ولا اقول عقلاء في الطرفين، فالدفع الى الصدام لن يعود على احد بخير.

□ □ □

● **توضيح الواضح**: مجلس الامة الحالي، رغم الخلاف السياسي العاصف، ورغم اختلاف الفقهاء حول مرسوم الصوت الواحد، يجب ان نؤمن انه امر واقع وان نتعامل معه على انه امر شرعي حتى هذه اللحظة، ويجب انتقاد اعضائه وفق اعمالهم الحالية لا وفق نوايا وتهم معلبة جاهزة، وليتوقف البعض رحمة بنا وبالبلد عن الطعن في الذمم دون دليل ملموس.

● **توضيح الاوضح**: ما قلته لا يطعن في المعارضة ولا يبرر للسلطة ما تفعله، وليس موقفا محايدا ابدا، ولكنه قياس العقل والمنطق والتعاطي مع الامور بواقعية وهكذا يجب ان نكون اذا ما اردنا لبلدنا الافضل.

من ثقب الباب

a_alqallaf_75@hotmail.com
علي القلاف

للتذكير بما تعهدت به يا سمو الرئيس (1)

سيكون هذا العنوان معتمدا لجميع المقالات التي سأتناول فيها ـ وبالتفصيل إن شاء الله ـ مدى قدرة وثبات الحكومة والمجلس الحاليين على الوفاء بما أطلقوه من تعهدات بالإصلاح وتطبيق القانون، والأهم من ذلك هو تقدير مدى صواب الموقف الذي اتخذته أنا شخصيا في المشاركة بانتخابات الصوت الواحد والذي جاء بناء على سقف عال جدا من تعهدات الإصلاح وتطبيق القانون، والتي أكد عليها صاحب السمو الأمير مرات عديدة ووجه الحكومة في العمل على أساسها، وهذا أيضا ما ينطبق على الكثير من المشاركين في الانتخابات الأخيرة، فإذا كانت الحكومة تريد فعلا طي صفحات الماضي الخالية من أي انجاز يذكر وان كانت حريصة على تطبيق التوجيهات السامية بتفعيل القانون على الجميع، فعليها ان تعيد النظر في قناعاتها أولا وتحديدا في أسلوب تعاطيها مع نواب البرلمان، فأنا ومن منطلق تفهمي لمحدودية قدرات الحكومات المتعاقبة وانجازاتها الهشة وأدائها الضعيف وهذا ليس قدحا بقدر ما هو قياس انجازاتها نسبة لحجم الموارد المتاحة لديها إلا أنني تفاءلت هذه المرة بان يكون الأداء مختلفا لان الأهداف أصبحت أكثر تحديدا، إلا ان الخبر الذي لم يبشرني لا بخير الإصلاح ولا بتطبيق القانون على الجميع هو تخصيص سمو رئيس الوزراء يوم الثلاثاء من كل أسبوع للقاء النواب، والسؤال هنا موجه لسمو الرئيس، إذا كنت مقتنعا يقينا بحملك لراية الإصلاح وتطبيق القانون فانك حتما ستوجه حكومتك بما لا يتعارض مع هذا التوجه وبحزم، وعندها لن تكون بحاجة للقاء هذا النائب او ذاك لتمرير معاملة او توقيع استثناء، والاهم من ذلك هو تأكيدك وبالفعل لا بالقول على مدى قدرة وجلد وصلابة حكومتك على الوقوف بحزم وعلى مسافة واحدة من الجميع من خلال عدم السماح لأي وزارة بفتح باب تمرير معاملات النواب او بالتحجج بأن تحديد يوم للقاء النواب هدفه عدم إشغال الوزراء «وأذيتهم» كل يوم.

ولكن الحقيقة يا سمو الرئيس ان جميعنا يعلم وسموك أولنا ان تحديد يوم للقاء النواب لن يكون بطبيعة الحال في البحث عن آلية تعاون فعالة ومؤثرة خدمة للتنمية واستحقاقتها، بل قد يكون مدخلا لتخليص معاملات النواب وفي الأغلب لاستثنائها وبالتالي تجاوز حقوق الآخرين وهذا التحليل لم أبتدعه بقدر ما اثبتته لنا التجارب المريرة السابقة، فهذه هي الثقافة النيابية الحكومية الكويتية المتوارثة عندما تخصص لقاءات بين عضو أو رئيس في الحكومة مع نواب البرلمان خارج أسواره، وإذا كان العذر ان هناك معاملات ذات طابع إنساني فلا أعتقد ان الإنسانية بحاجة إلى يوم ثلاثاء من كل أسبوع لتتحقق بقدر حاجتها لوزير يخاف الله في أبناء وطنه ويعمل على رعاية مصالحهم ضمن دائرة القانون طبعا!

في حكومات سمو الشيخ ناصر المحمد لا اشك في ان القانون قد تم تجاوزه بحسن نية خدمة لمصالح بعض ذوي الدوافع الإنسانية إلا ان الأمر انقلب بعد ذلك.

فاحذر يا سمو الرئيس، فقد أنضجتنا التجارب السابقة وبالقدر الذي نميز به الفرق بين ان تعمل حكومة لمصلحة شخوصها او ان تكون في خدمة الشعب ورعاية مصالحه، وسامحونا على الإطالة.

من الديرة

علي الرندي

تصريحات القروض

«كثر الدق يفك اللحام»، بهذا المثل ابدأ حديثي عن موضوع إسقاط القروض الذي أصبح الشغل الشاغل لكل المواطنين في هذه الأيام، فلا حديث إلا عن إسقاط القروض التي كما يقال إنها تثقل كاهل المواطن، وقد زاد الحديث عن اسقاط هذه القروض عندما بدأت الحكومة بالتلويح بإسقاط قروض العراق، وحينئذ هاجت وماجت الدنيا عندما رفض بعض النواب ذلك الطلب وقدموا مشروعا بإسقاط القروض على المواطنين بدلا من إسقاطها عن العراق بحجة أن أبناء البلد أولى بأمواله، ومن هنا بدأت الحكومة تتعامل مع تصريحات النواب بحدة، وذلك عندما صرح نائب رئيس الوزراء ووزير المالية بتصريح اعتبره الجميع استفزازيا وهو «لا إسقاط للقروض ولا شراء للفوائد»، وكان لهذا التصريح أكبر الأثر في استفزاز النواب وترك ردود أفعال نيابية غاضبة وصلت إلى توعد النواب للوزير بالاستجواب في حال استمرار إصراره الرافض لإسقاط القروض.

وهنا بدأت حرب التصريحات، بين النواب والحكومة وكلها تصريحات تؤثر في استقرار الوطن وعدم مصلحته خصوصا في ظل الأيام الصعبة التي يعيشها الوطن مع المظاهرات والمسيرات التي يقوم بها المواطنون والتي اصبحت تمثل عبئا على الوطن وتعطل مسيرات الإنتاج والتنمية، فالأوضاع الحالية غير مستقرة وليس من الحكمة أن تصدر هذه التصريحات بهذا الشكل في مثل هذا الوقت، فلابد من الإصغاء الى صوت العقل والحكمة والرأي الصائب للخروج من هذه الأزمة.

فهذه التصريحات المستفزة من الجانبين أثرت على الديموقراطية التي عرفها وعاشها الشعب الكويتي، وبالطبع في ظل التطور الذي يعيشه العالم بأسره وسهولة الاتصالات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الذي يشارك فيه معظم وأغلبية الناس قرأنا ردود أفعال المواطنين من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وكانت هذه الردود مملوءة بالحزن والاستهجان لما وصل إليه حال المسؤولين والنواب في الكويت، أي أن المواطن الكويتي لم يرض أبدا بالاستفزازات والخروقات المتبادلة بين جميع الأطراف.

ولم يعمل الطرفان بكلام صاحب السمو الأمير عندما تحدث عن ضرورة ان تسود الديموقراطية ويسود جو من الحب والمودة بين جميع اطياف الشعب وان يكون لم الشمل والخوف على الوطن هما الهاجس الوحيد لكل من يعيش على أرض كويتنا الحبيبة، فهذه الكلمات لو وعاها جيدا جميع الاطراف لما وصلنا الى هذا الحد من التخبط الذي نعيش فيه الآن.

القضية ليست إسقاط القروض أو عدم اسقاطها وإنما هي أكبر من ذلك بكثير، فقد، تطورت هذه القضية إلى حرب للتصريحات من شأنها أن تهدد مسيرة التنمية التي نادي بها صاحب السمو، ففي ظل هذه الأحداث المتزاحمة لابد من تهدئة الأوضاع ومناقشتها بحكمة ورجاحة عقل، فلسنا مع إسقاط القروض أو الإبقاء عليها ولكننا مع التوصل إلى الحلول المناسبة لحل مشاكلنا بعيدا عن الصراعات والتصريحات التي تصب في زعزعة أمن الوطن وعدم استقراره.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أنه يوجد فائض كبير في ميزانية الدولة ما دام هناك فائض فلماذا التشبث بعدم إسقاط القروض ومساعدة المواطنين في رفع عبء ثقيل عن كاهلهم على أن يكون هذا الحل بشكل علمي ومدروس ولا يؤثر على مصلحة الوطن؟! والنتيجة أن يعم الاستقرار وقد تتوقف المسيرات والمظاهرات التي تعوق سلبيا الاستقرار.

رؤى كويتية

baselaljaser@yahoo.com
@baselaljaser
باسل الجاسر

فرض القانون بلطجة.. والفوضى حرية!

بدعة جديدة يريد إقحامها المبطلون وفريقهم على قيم المجتمع الكويتي، وهي «لا بأس من استخدام الفوضى وإزعاج الناس وقطع الطرقات عليهم لتحقيق غاياتهم ومآربهم السياسية بغض النظر عن توافقها مع الحق أو مجافاتها له»، لذلك رأيناهم يطلقون المسيرات بين بيوت المواطنين (والتي تسمى مناطق السكن الخاص) بما فيها من مرضى وكبار سن وطلبة وأناس تعود لبيوتها لترتاح لتعاود استئناف عملها، فيقوم هؤلاء بإزعاجهم بما لا يعنيهم ولا يهتمون له أو به، بل وزادوا بأنهم قطعوا بعض الطرقات الداخلية والتي صارت مسرحا لبعض الشباب المستهتر الذي أخذ يسوق سيارته باستهتار (تشفيط وتقحيص).

وما زاد الطين بلة أننا وجدنا بعض الأطفال يلتحقون بالمسيرة من باب اللعب على طريقة عسكر وحرامية وما شابهه من ألعاب، ما زاد هم ومعاناة أسرهم، كل هذه الفوضى والاستهتار والإزعاج اعتبروها أو وصفوها بأنها حرية تعبير وحرية رأي ومن حقوقهم التي كفلها لهم الدستور ولا حول ولا قوة إلا بالله.

بيد أن الأغرب والأعجب هو وصفهم لفرض سيادة القانون وتصدي رجال الأمن لمثل هذه المسيرات غير المرخصة والمخالفة للقانون وصيانة حقوق المواطنين بالراحة في بيوتهم ووصولهم لها وتأمين أبنائهم، وصفوها ببلطجة السلطة ووصفوا أبناءنا وإخواننا رجال الأمن بالشبيحة ولا أدري بماذا نصف أعمالهم وإزعاجهم لناس في بيوتهم لتحقيق مآربهم السياسية بغير البلطجة وأعمال التشبيح، التي لن تأتي لهم إلا بالمزيد من الانحسار والانكشاف.

إلا أن الأكثر غرابة وعجبا على الإطلاق هو وصف بعض الكتاب ورجال الدين ممن ساروا في ركابهم لفرض رجال الأمن لسيادة القانون وفرض النظام بأنه حل امني! وزادوا بأن هذه المشكلة لن تحل عبر الحلول الأمنية، فهذا والله الذي لا أعرف له وصفا دقيقا، اللهم إلا أنه جهل بالوقائع والمنطق السوي ورشاد التفكير، فكيف يوصف فرض سيادة القانون والنظام بالبلطجة أو حلول أمنية؟ وأشد ما أخشاه هو أن يكونوا يرون أن الفوضى وإزعاج الناس نضال كما هو حال المبطلين ومن سار خلفهم! هنا نكون بالفعل أمام مصيبة كبرى.. فهل من مدكر؟